

التكاليف الاقتصادية للإرهاب وأثره في النمو الاقتصادي

لمجموعة من دول مختارة للمدة (2018-2004)

د. هاشم محمد سعيد رشيد الزبياري، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة نوروز، أقليم كردستان العراق
م.م. أكرم صالح يوسف، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة نوروز، أقليم كردستان العراق

مخلص

تناقش الدراسة أهم الدوافع الاقتصادية للإرهاب وتكاليفها المباشرة وغير المباشرة واثرا في النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول المختارة في اسيا وافريقيا خلال المدة (2018-2004) وذلك باستخدام طريقة البيانات المدخجة (Panel Data) ضمن النموذج القياسي المقدر لتحليل وتقدير اثر الإرهاب في النمو الاقتصادي، وبالاعتماد على بعض المتغيرات الاقتصادية لهذه الدول منها نسبة الاتفاق العسكري من إجمالي الاتفاق العام وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى البلد، ونسبة إيرادات القطاع السياحي من إجمالي الإيرادات العامة، بالإضافة إلى متغير نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي للدلالة على مدى الانفتاح الاقتصادي للدول المختارة وتأثير كل هذه المتغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما تبحث الدراسة في الآثار الاقتصادية المترتبة على هذه الظاهرة وسبل مواجهتها من المنظور الاقتصادي، وتبين من نتائج الدراسة ان العلاقة بين الإرهاب والنمو الاقتصادي علاقة سلبية بحيث كلما ازدادت حدة العنف والحروب أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي لدول مختارة ضمن عينة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب الدولي، التكاليف الاقتصادية، مؤشرات الارهاب، النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية.

1. المقدمة

الاقتصادي لا سيما على المدى البعيد، ومدى وجود سبل واساليب مواجهة هذه الظاهرة، لذلك تطرح مشكلة البحث بعض التساولات بهدف إيجاد الجواب المناسب لها، منها:

— كيف يمكن معرفة الابعاد والدوافع الاقتصادية لظاهرة الارهاب باسلوب علمي.

— كيف تؤثر التكلفة الاقتصادية للإرهاب على النمو الاقتصادي للدول المختارة ضمن عينة الدراسة؟

— ما هي الآثار الاقتصادية المترتبة على الارهاب الدولي؟

— كيف يمكن قياس الارهاب واثره في النمو الاقتصادي؟

2.1 أهمية البحث

تكن أهمية الدراسة من خلال طرح مشكلة الإرهاب التي تعاني منها الدول والمجتمعات بحكم انتشارها الواسع ومن خلال القنوات المختلفة، ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول المختارة ضمن عينة البحث.

3.1 هدف البحث

تهدف هذه الدراسة الى بيان الدوافع الاقتصادية للإرهاب وذلك من خلال دراسة العلاقة القائمة بين الإرهاب والنمو الاقتصادي لعينة من دول مختارة خلال المدة

اتجهت العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الإرهاب الدولي بأشكالها المختلفة إلى التفسير الاقتصادي لهذه الظاهرة الخطيرة نتيجة لوجود الدوافع والآثار الاقتصادية التي تخلفها على دول العالم، إذ أصبحت ظاهرة عالمية تؤثر على العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول، وأصبح الإرهاب الأكثر تأثيراً وتهديداً عما في السابق، حيث ازدادت عمليات العنف وتدمير الممتلكات والبنى التحتية العامة المجتمعية والاقتصادية والسياسية وتقويض عملية النمو والتنمية الاقتصادية وتوجيه الموارد الاقتصادية من القطاع المدني الخدمي إلى القطاع العسكري وبالتالي زيادة الاعباء والتكلفة الاجتماعية.

وبالرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين ظاهرة الإرهاب والنمو الاقتصادي والدوافع الاقتصادية وراء انتشارها، إلا أنه لا يمكن التقليل من شأن آثارها الاقتصادية على المدى البعيد والكلفة المترتبة على اقتصاديات الدول التي عانت ولا تزال تعاني من الإرهاب الدولي.

1.1 مشكلة البحث

يمثل الارهاب تحدياً كبيراً وواضحاً من النواحي السياسية والاقتصادية سواءً على الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء، إلا أنها تأثيرها على الدول النامية كبيراً نظراً لافتقارها إلى اساليب واستراتيجيات المواجهة في ظل معجز حكوماتها للقيام بالاصلاحات المؤسسية وتحسين إدارة الحكم وتحقيق العدالة بين المواطنين، إذ تتناول مشكلة الدراسة التكلفة الاقتصادية لظاهرة الارهاب واثرها في النمو

اما تعريف الأمم المتحدة لمكافحة تمويل الإرهاب لسنة 1999 يشير إلى أن إي غرض أو فعل يتسبب في وفاة مدني أو إصابته إصابة جسدية خطيرة، أو أي شخص آخر لا يشارك في نشاط الاعمال العدائية في حالة نزاع مسلح، عندما يكون الغرض من هذا الفعل، بطبيعته أو سياقه، هو تخويف السكان أو إجبار حكومة ما أو منظمة دولية على القيام أو الامتناع عن القيام بأي عمل.

كما جاء في البند (22) من قانون الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب، بأنه تشمل أعمال عنف متعمدة ذات دوافع سياسية ترتكب ضد أهداف غير قتالية من قبل مجموعات غير وطنية أو عملاء سرين، وتهدف عادة إلى التأثير على الجمهور، ويشير كلا التعريفين بوضوح إلى أن ضحية الإرهاب ليس بالضرورة ضحية للقتال. والاعمال ضد المقاتلين هي أعمال حرب وليست أعمال إرهابية، وبالتالي، فإن انفجار العبوات الناسفة واستهداف الجنود الأمريكيين في العراق لا تعتبر أعمال إرهابية، ومع ذلك، هناك درجة من الغموض عندما يكون مسألة حفظ السلام والاهداف العسكرية هم الضحايا المستهدفين من قبل أي هجوم (Enders & el, 2012).

2.2 المفهوم الاقتصادي للإرهاب وأشكاله

يفسر العديد من الباحثين أن مسألة ظهور وتطور الإرهاب الاقتصادي هي متزامنة مع التراجع الواضح في التدخلات العسكرية المباشرة في شؤون الدول، وبدأ الإرهاب الاقتصادي بأشكالها المتعددة بالظهور من خلال استهداف تعطيل وتدمير الخطط والبرامج ومشاريع التنمية الاقتصادية، وضرب البنى التحتية في الدول والمجتمعات النامية لرقعة نهوضها، ولإبقاء تلك الدول والمجتمعات الناشئة متخلفة في إدارة شأنها الاقتصادي، كي لا تتمكن من الاعتناق والتحرر ونيل استقلالها الاقتصادي الذي يوصلها إلى التحرر والاعتناق من التبعية السياسية ونيلها السيادة والاستقلال السياسي الحقيقي (خليل، 2019).

قد يكون (الإرهاب الاقتصادي) مصطلح حديث ولكنه قديم من حيث التطبيق على أرض الواقع، حيث ظهر هذا النوع مع ظهور الحركات الاستعمارية منذ عقود طويلة، ولكنه في العصر الحديث من حيث آلياته ولكن بقي الهدف منه هو السيطرة والتحكم في الموارد الطبيعية والإمكانيات المادية التي تزخر بها الدول وعلى وجه الخصوص دول العالم الثالث، إذ يعرف الإرهاب الاقتصادي بأنه كل عمل تقوم به دولة ما أو أكثر بطريقة منظمة أو غير منظمة، بتغطية من المنظمات

(2004 - 2018)، والتعريف بالدوافع الاقتصادية المؤدية له، ومن ثم دراسة أهم الآثار الاقتصادية المترتبة على ظاهرة الإرهاب وتدابيرها وسبل معالجتها.

4.1 فرضية البحث

تقوم فرضية البحث على أن الإرهاب يؤثر سلباً في النمو الاقتصادي، إذ كلما انتشرت ظاهرة الإرهاب أدت إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي لدول مختارة ضمن عينة الدراسة.

5.1 منهجية البحث

من أجل الوصول إلى تحقيق فرضية الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في وصف الظاهرة الإرهابية وبيان دوافعها وآثارها الاقتصادية، بالإضافة إلى المنهج القياسي التقديري لتحليل التكاليف الاقتصادية للإرهاب واثره في النمو الاقتصادي لعينة من دول مختارة خلال المدة (2004-2018) وذلك باستخدام طريقة البيانات المدججة (Panel data) في التحليل القياسي للنموذج.

2. الإرهاب الاقتصادي الدولي: الإطار المفاهيمي

1.2 مفهوم الإرهاب

يعد الإرهاب من الظواهر الاجتماعية التي تنشأ وتترعرع في ظل عوامل نفسية واجتماعية خاصة، وتحت ظروف سياسية واقتصادية وثقافية معينة، وتشترك جميع هذه العوامل والظروف بشكل أو بآخر في إفراز ظاهرة الإرهاب في الواقع الاجتماعي، ومن ثم فإن أية معالجة جادة لهذه الظاهرة تتطلب إصلاحاً حقيقياً في جملة هذه العوامل والظروف التي تساعد على وجود هذه الظاهرة العالمية. وعلى الرغم من وجود الحاجة الماسة لتعريف الظاهرة الإرهابية إلا أنه على المستوى العالمي والدولي لا يوجد تعريف جامع معترف به دولياً، ولكن يمكن أن نقول إن الإرهاب هو استخدام غير مشروع للعنف ويهدف للترويح وتحقيق أهداف سياسية. والإرهاب يعتمد على عقيدة أو أيديولوجية حتى يمكنه الاستمرار وغسل عقول أعضائه.

في دراسة (La Free & Dugan 2007) عن الإرهاب والعقوبات الاقتصادية، يعرف هذه الظاهرة باعتباره عمل عنف ومتعمد وتهديد بالعنف من قبل جهة فاعلة من غير الدول من أجل تحقيق هدف سياسي أو اقتصادي أو ديني أو اجتماعي، وبالرغم من أن التعريف هي أكثر استخداماً على نطاق واسع إلا أنها لا يميز بين التهديدات والحوادث الإرهابية الفعلية (Gary, LaFree & el, 2007).

عام واحد. وشغلت صناعة السلاح 400.000 عالم أي 40% من الأدمغة في العالم. وإن ما يقلق أكثر هو حصة العالم الثالث في هذا التسلح. فقد ازداد على نحو 3% في الخمسينيات، ووصل إلى 9% في السبعينيات، وأصبح 16% في الثمانينيات، و20% في التسعينيات.

ارتفع النمو في الاتفاق العالمي على الدفاع بالقيمة الحقيقية بنسبة 4.0٪ عام 2019 (مقارنةً بعام 2018 ومقاسًا بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2015)، وكانت هذه أعلى زيادة على أساس سنوي لوحظت في السنوات العشر الماضية. إذ بلغ إجمالي الإنفاق الدفاعي، باستثناء برامج التمويل العسكري الأمريكي 1.73 تريليون دولار مقابل 1.67 تريليون دولار في عام 2018.

كما زاد الإنفاق الدفاعي في كل من الصين والولايات المتحدة بنسبة 6.6%، عند قياسه بالقيمة الحقيقية ومقارنة بعام 2018. بالقيمة الاسمية، كانت الزيادة الأمريكية وحدها (53.4 مليار دولار أمريكي) تعادل تقريبًا ميزانية الدفاع البريطانية لعام 2019 (54.8 مليار دولار أمريكي)، في حين أن الزيادة الاسمية للصين (10.6 مليار دولار أمريكي) كانت أقل بقليل من إجمالي ميزانية الدفاع لتايوان لعام 2019 (10.9 مليار دولار أمريكي)، أما إجمالي الإنفاق العسكري في أوروبا سجلت (289) مليار دولار عام 2019 بنسبة زيادة (4.2%) مقارنة بعام 2018.

أما على مستوى دول الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، ومن خلال قياس الإنفاق على أساس نصيب الفرد، نلاحظ ان هذه البلدان انفتحت الكثير من الاموال في مجال الدفاع والامن، إذ انفتحت المملكة العربية السعودية أمثر من (2300) دولار أمريكي لكل شخص على الدفاع وسلطنة عمان (2500) دولار أمريكي (International institute for strategic studies, 2020).

● **الهجنة والاستعمار الجديد:** تشير بعض الدراسات الحديثة في تفسير ودراسة الارهاب والاستعمار الجديد في الشرق الاوسط والعالم العربي إلى أساليب مكافحة الارهاب التعسفية الراهنة، التي تتجاهل بصورة عميقة حقوق وحرية المواطنين، موروثه ومستمد من الممارسات الاستعمارية في مجالات مكافحة الجريمة والسيطرة الاجتماعية. هذه الممارسات العتيقة أدت في التحليل النهائي إلى

الدولية أو بعيداً عن تلك المنظمات، بهدف التخريب أو السيطرة على اقتصاد دولة ما أو أكثر بشكل كلي أو جزئي (عافل، 2014: 24).

يتخذ الإرهاب الاقتصادي في الوقت الحاضر عدة اشكال وأنواع حسب الاختلاف في رؤية وتوجهات الباحثين والمهتمين بموضوع الإرهاب الاقتصادي الدولي، إذ يرى الرماني في كتابه (الإرهاب الاقتصادي - أشكاله اثاره) ان هذه الظاهرة تتخذ صوراً واشكالاً مختلفة منها:

● **الجريمة:** تعتبر الجريمة ذات تكلفة أكثر خطورة على المجتمع من خلال نتائجها السلبية وآثارها المدمرة، من النواحي الإنسانية والاجتماعية، على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع. وتشكل الجريمة في مختلف دول العالم عبئاً اقتصادياً ضخماً، إضافة إلى الجوانب والأعباء المتعددة لتكلفتها على المستوى البشري والاجتماعي والأمني (الرماني، 2010: 9).

● **المديونية الخارجية:** أن السياسات الاقتصادية للدول الصناعية المتقدمة تنعكس على نشاط الاسواق النقدية والمالية ومنها تنتقل إلى الدول النامية ومنها دول الشرق الاوسط وشمال أفريقيا عن طريق علاقاتها الاقتصادية للدول المتقدمة صناعياً، مما يتسبب ضرراً فيما يخص تحملها أعباء خدمة الديون، كما ان اللجوء المستمر والمتزايد إلى الموارد الاجنبية مع غياب السياسات الاقتصادية الملائمة في الدول النامية أدى بها إلى عدم قدرتها في الوفاء بالتزاماتها الخارجية، بل واصبحت الدول النامية تقتصر لتسديد ديونها السابقة أكثر مما تحصل على قروض جديدة مما يعني حدوث تدفق لرأس المال من الدول النامية إلى الدول المتقدمة وزيادة تبعيتها الاقتصادية (آمال، 2005: 135-156).

كما يعيش عالم اليوم ظلاً اقتصادياً متعدد الأشكال والألوان، حيث إن 75% من دخل العالم تتركز في يد 1/4 سكان العالم، في حين يتبقى 25% فقط لبقية دول العالم الفقير، وإن استمرار ظاهرة المديونية سيؤثر عكسياً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المدى الطويل لهذه الدول (النامية). باعتبار أن هذا العجز يشكل نزيفاً مستمراً في إمكانات الدول النامية وقدراتها المادية، بل إن ذلك يعد إرهاباً اقتصادياً لتلك الدول، وتهديداً لاستقلالها واكتفائها الذاتي.

● **الإنفاق العسكري وسباق التسلح:** وهذا تظهر من خلال زيادة الإنفاق الدولي على سباق التسلح، حيث ازداد إلى أكثر من 550 مليار دولار في

● **الاقتصاد الخفي (اقتصاد الظل):** يضم مجموعة من الانشطة التي تشترك في محاولات التهرب الضريبي تجنياً لدفع الضرائب المرتفعة وانتهاك القيود والاطر التنظيمية المفروضة على ممارسة النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى الانشطة غير القانونية كالتاج والمتاجرة بالمخدرات والقمار وتجارة الجنس والاعضاء البشرية والرشوة وسرقة المواد الخام...والخ، ويتم معالجة معظم مكاسب تلك الانشطة الغير القانونية من خلال عمليات غسل الاموال ودمجها مع الانشطة ورؤوس الاموال المستثمرة .

تبين حجم وتقديرات الاقتصاد الخفي حسب دراسات صندوق النقد الدولي ما بين 35-44% من إجمالي الناتج المحلي في الدول النامية. وبنسبة تراوحت بين 21-30% من إجمالي الناتج المحلي في اقتصادات الدول الانتقالية، وبنسبة تراوحت بين 14-16% من إجمالي الناتج المحلي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الاوسيد) (ابولسين، 2006: 39-40).

● **الشركات متعددة الجنسيات (Multinational Companies):** كانت هذه الشركات محركاً للتنمية الاقتصادية العالمية ونقل التكنولوجيا وتعميق العولمة، حيث نمت ليس فقط ضمن إطار عمل الشركة المحلية، ولكن أيضاً من خلال إنشاء شركات جديدة تابعة في الاقتصادات المضيفة، وشراء الشركات التابعة من خلال عمليات الدمج والاستحواذ (M & As). أن التغير المؤسسي للاقتصاد العالمي في بداية الالفية الجديدة، أدى إلى توسع حجم التجارة العالمية وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر بسرعة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي، وكان التوسع العالمي في الاستثمار المباشر مدعوماً بتغييرات مؤسسية سهلت حرية حركة السلع ورؤوس الأموال بين البلدان (Hunya, 2012: 2-3).

3.2 مؤشرات قياس ظاهرة الإرهاب الدولي

ان مؤشرات الإرهاب (Terrorism Index) هي تلك التي تتعلق بالقياس الكمي التي تستخدمها مراكز الأبحاث والدراسات المتخصصة على المستوى الدولي بالاعتماد على قاعدة البيانات الدولية الخاصة عن الظاهرة الارهابية، وإن هذا الموضوع جدير بالبحث والدراسة والاهتمام من كافة الجهات، سواء في القطاع العام الحكومي أو الخاص وذلك بالنظر لخطورة الظاهرة حالياً، وتأثيره العميق على بنية وسلوك الدولة والمجتمعات المعاصرة (الشرفات، 2011: 285-288).

اندلاع ثورات الربيع العربي، الذي كان في جوهره نتاجاً لفشل السياسات العربية في صوغ تدابير مقبولة لمكافحة الارهاب والامن القومي واحترام الحريات وبناء المؤسسات الجيدة، كما أن ممارسات وخطابات مكافحة الارهاب هي نتاج أنظمة ما بعد الاستعمار والنظم القومية - الوطنية التي استحوذت على السلطة بعد عملية إنهاء الاستعمار (أبو زيد، 2020: 156-157).

إلا أن البعض يذهب إلى ابعده من ذلك، حيث يعتقدون أن سياسات الاستعمار منذ القدم أدت إلى خلق مجاميع مختلفة من المؤسسات الاستخراجية في الدول النامية، إذ لم تقدم هذه المؤسسات حماية كافية لحقوق الملكية الخاصة وتقدم الدول المستعمرة في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والغرض الرئيسي من خلق دول ذوي المؤسسات الاستخراجية هو نقل أكبر قدر من موارد المستعمرة إلى المستعمر (Acemoglu & Robinson, 2001).

● **التجسس الاقتصادي (Economic espionage):** تعد التجسس الاقتصادي من المشاكل الخطيرة التي تشمل أي عمل تستهدف للحصول على أسرار تجارية من الشركات المحلية أو الكيانات الحكومية لمصلحة دولة أجنبية، كما أن التجسس الاقتصادي يزيد التوترات بين الدول ويهدد أمن واستقرار الدول ذات السيادة، وهو يختلف عن التجسس الصناعي في أن الأنشطة تقوم بها أو ترعاها الحكومة، على عكس الكيانات الخاصة، حيث حولت الدول تركيزها من بناء الأمن العسكري إلى تحقيق السيادة الاقتصادية، ولكنها لا يمكن تنظيمه بشكل فعال بسبب مصلحة الدول المتأصلة في إجراء النشاط وصعوبة اكتشاف مثل هذه الممارسة الخفية (Danielson, 2009: 503-504).

ان للتجسس الاقتصادي دور مهم في بناء الدول والمؤسسات والمشروعات في عصرنا الحديث، دورا لا يمكن تجاهله، أو إغفاله أو التغاضي عنه، أو إهماله. فالتجسس الاقتصادي أده، ووسيلة، وفوق كل هذا وظيفة أساسية ولازمة للحياة في عصرنا الحاضر، وظيفته تتجاوز إطار الضرورة وتصل إلى أبعاد الختمية، ولم تعد توازنات القوة وحدها الحاكمة والمتحكمة في اليوم. إذ يقرر الاقتصاد مصير الأمم ومصير الشعوب، وهو أساس حركة الدول والحكومات (الرماني، 2010: 10-11).

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لمؤشر قياس الإرهاب (GTI) في كشف الاتجاهات الطويلة الأمد وكيف يتغير الإرهاب بمرور الزمن، ومعرفة الدوافع الجيوسياسية المرتبطة بالإرهاب والأهداف الأيديولوجية للجماعات الإرهابية، بالإضافة إلى أنواع الاستراتيجيات التي يتبعها الإرهابيون وأهدافهم التكتيكية والظروف الاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي تحدث فيها الأعمال الإرهابية بالاستناد إلى قاعدة بيانات الإرهاب العالمية (GTD) والتي تعد من أهم مصادر البيانات الأكثر موثوقية حول الإرهاب اليوم. وتم تطوير مؤشر قياس الإرهاب بالتشاور مع فريق خبراء لمعهد السلام والاقتصاد العالمي، ويغطي المؤشر أكثر من (163) دولة، أي 99.7% من سكان العالم. وتسجل مؤشر الإرهاب لكل بلد معني على مقياس درجتها من (0 إلى 10)؛ حيث 0 لا يمثل أي تأثير من الإرهاب و10 يمثل أعلى تأثير يمكن قياسه للإرهاب. ويتم تصنيف البلدان بترتيب تنازلي حيث البلدان الذي سجلت فيها أسوأ الدرجات تأتي أولاً في المؤشر الإرهاب الدولي (Institute for Economics & Peace (IEP), 2019).

ويتم حساب مؤشر الإرهاب العالمي باستخدام أربعة مؤشرات فرعية وتشمل: عدد الحوادث الإرهابية خلال السنة، وعدد الوفيات الناجمة عن تلك الحوادث، عدد الإصابات الناجمة من الأعمال الإرهابية، والقيمة التقريبية المقدرة للخسائر المادية في الممتلكات. ويتم إعطاء وزن نسبي لكل من هذه المؤشرات الأربعة وحساب متوسط مرجح للمؤشرات لكل خمس سنوات للدلالة على معرفة التأثير الممتد لتلك الحوادث وفقاً للجدول أدناه.

جدول 1: الوزن النسبي لحساب مؤشرات الإرهاب العالمي

المؤشرات	الوزن النسبي للمؤشر
عدد الحوادث الإرهابية	1
عدد الوفيات الناجمة من الحوادث	3
عدد الإصابات	0.5
الخسائر المادية للممتلكات	3-0

Source: Institute of Economics & Peace (IEP): Global terrorism Index 2018: Measuring the impact of terrorism, P 83.

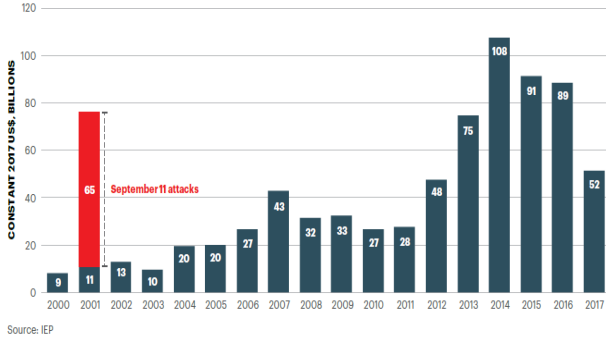
وحسب الإحصاءات المسجلة للحوادث الإرهابية على المستوى العالمي أخيراً، تبين أن أكثر من نصف الهجمات وقعت في أربعة بلدان: العراق (23%)، وأفغانستان (13%)، والهند (9%)، وباكستان (7%). تظهر هذه المعطيات أن الهجمات تُقدت بشكل أساسي في دول إسلامية، كما أن أكثر من نصف القتلى وقع في ثلاث دول: العراق (24%) وأفغانستان (23%)

إن غالبية المؤشرات العالمية بخصوص قياس الظاهرة الإرهابية هي نماذج أمريكية، وتنتج في معظمها لمؤسسات ومراكز أبحاث خاصة غير شعية لكنها معروفة بعلاقتها مع مختلف مراكز صناعة القرار الأمريكي منها وزارة الخارجية التي تعد مؤشراتاً أهم النماذج وأقدمها وأكثرها استخداماً في الحقل الأكاديمي بخصوص قياس الإرهاب، بالإضافة إلى بعض المؤشرات التي طورتها الجامعات الأمريكية، وأشهرها قاعدة بيانات الإرهاب العالمي المسمى بـ (Global Terrorism-Database) ومؤشرات مؤسسة بنكرتون لخدمة القضايا المخبرانية العالمية (PGIS) التابعة لجامعة ميرلاند، بالإضافة إلى مؤشرات الإرهاب الدولي (I TERA TE)، ومؤشرات الصادرة من مؤسسة راند والمعهد الوطني الأمريكي لمكافحة الإرهاب (Rand-MIPT) (الشرفات، 2015: 145 - 146).

ازداد ميل معظم الباحثين إلى دراسة عولمة الإرهاب (Globalization of Terrorism) والتي أصبحت التهديد الرئيسي للاستقرار طويل الأجل للأمن والاستقرار العالميين في القرن الحادي والعشرين، والفوائد المترتبة عن العولمة بفعل الاستجابة الدولية لخطر الإرهاب التي بدأت في أن تأخذ صفة عالمية، إذ يشكل الإرهاب تهديد غير مسبوق للنظام الدولي، وإن أي دولة بغض النظر عن قوتها من الناحية التقليدية، فإنها غير قادرة على أن تهزم الإرهاب بمفردها، وتحتاج الولايات المتحدة التي تعمل مع الدول الكبرى الأخرى، إلى إنشاء هيكل حوافز فعال يكافئ (أصحاب الأداء الجيد) أي تلك الدول التي تتمتع بالحكم الرشيد وبرامج التعليم الشامل والبرامج الاجتماعية الملائمة، والتدخل من أجل مساعدة الدول الأخرى من (أصحاب الأداء السيء) أو ما يسمى بالدول الفاشلة (Fail Countries). وعلى المدى الطويل أيضاً، تحتاج الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى رؤية للتنمية المستدامة للنمو الاقتصادي، والمساواة في الوصول إلى الاحتياجات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة، والحكم الرشيد للعالم النامي خصوصاً دول العالم الإسلامي التي يغضب سكانها من الولايات المتحدة بسبب المعايير المزدوجة المدعومة لدعمها الطويل الأمد لإسرائيل على حسابها (Cronin, 2003: 30-58).

أما مؤشر الإرهاب العالمي (GTI) هو دراسة شاملة لتحليل تأثير الإرهاب على 163 دولة والتي تغطي 99.7% في المائة من سكان العالم. وبالنظر إلى الموارد الكبيرة التي تعهدت بها الحكومات في جميع أنحاء العالم لمكافحة الإرهاب، من المهم تحليل وتجميع البيانات المتاحة لفهم خصائصها المختلفة بشكل أفضل.

% عن عام 2016. هذا هو الثالث سنة متتالية من تراجع تكلفة الإرهاب عن ذروتها في عام 2014 بقيمة 108 مليار دولار أمريكي. كان التأثير الاقتصادي في عام 2017 أقل بكثير من نصف التأثير الذي سجلت في عام 2014.



Source: IEP

Source: Institute for Economics & Peace (IEP), Global Terrorism Index 2018, P 29.

الشكل 1: التأثير الاقتصادي للإرهاب خلال المدة (2017-2000) بـ (مليار دولار)

نستنتج من ما سبق إنه مع وجود كل هذه المؤشرات العالمية والتي تعتمد عليها أغلب الدراسات المتعلقة بالإرهاب، إلا أن هناك أصوات ونداءات تدعو إلى ضرورة أن تمتلك الدول مؤشرات الخاصة بما يساعد ويساهم في صحة ودقة وشمولية المؤشرات العالمية مثل تلك الصادرة عن المؤسسات العالمية والأمم المتحدة والبنك الدولي، كما أن الدول العربية تستخدم الكثير من المؤشرات الخاصة بها والقطاعات الاقتصادية المتضررة نتيجة الارهاب في ضوء التشريعات المحلية لمكافحة الارهاب والاتفاقيات متعددة الاطراف والاستفادة من المؤشرات العالمية المستخدمة في قياس الارهاب.

4.2 الابعاد والذواغ الاقتصادية للإرهاب

ان الافراد او الجهات الذي يقومون بالأعمال الإرهابية يعتبرون أشخاصاً لهم آراء سياسية وذوي خلفيات أيديولوجية معينة، وصفها البعض بأن لهم قيم وأعراف اجتماعية وثقافية يريدون فرضها على المجتمع من خلال العنف. ووفقاً لتعريف آخر، فإن الإرهاب يعني الأعمال التي تخلق الخوف والفوضى من خلال العنف أو تهديدات ضد العمل في القطاعات المستهدفة.

أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في الدول العربية في الثلاثين سنة الأخيرة، إلى تكثيف حركة الهجرة من الريف إلى المدينة، وانتشار الاحياء العشوائية الفقيرة في مدن بعض الدول. وقد ضمت هذه الاحياء العشوائية نسبة عالية من المنظرين الدينين وذلك بفعل عجز بعض سكانها عن التكيف مع قيم المدينة المختلفة عن قيمهم الريفية وبسبب تفشي البطالة، وخاصة بين الشباب، كان

وسوريا (8%)، مما يدل على أن هذه المعطيات لا تتطابق مع الفكرة الغربية للظاهرة بسبب التغطية الإعلامية لأن وسائل الإعلام الغربية لا تتحدث عن الهجمات الإرهابية التي تُنفذ بعيداً عن الولايات المتحدة أو لا تولي اهتماماً يذكر للهجمات الإرهابية التي نفذت بعيداً عن الولايات المتحدة أو دول غربية أخرى (Pinto, 2019: 3).

يوضح الجدول (2) الدول العشر ذات التأثير الاقتصادي الأكبر من الإرهاب كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017. حيث أن أغلب تلك البلدان هي بلدان نامية في الشرق الاوسط وافريقيا تشهد فيها نزاعات مسلحة وتعاني من الآثار الاقتصادية بشكل أكبر من دول اخرى، على سبيل المثال، أفغانستان هي البلد الأكثر تضرراً من نتيجة تأثير الإرهاب التي سجلت بنسبة (12.8%) من الناتج المحلي الإجمالي، وشهدت أفغانستان زيادة ثابتة في مستوى العنف من الإرهاب والصراع المستمر على مدى السنوات الثلاث الماضية. كما يعد العراق أكثر تضرراً من الإرهاب من الناحية الاقتصادية بعد أفغانستان، إذ تشير مؤشر الإرهاب الدولي لعام 2018، ان العراق احتل المرتبة الثانية من حيث الدول الأكثر تضرراً من الناحية الاقتصادية المرتبطة بالعمليات الإرهابية. إذ بلغت التكاليف الاقتصادية للإرهاب ما نسبته (10.8%) من الناتج المحلي الإجمالي، فيما احتلت سوريا المرتبة الثالثة، حيث بلغت التأثيرات الاقتصادية للإرهاب (5.8%) من الناتج المحلي الإجمالي لسوريا.

الجدول 2: عشر دول الأكثر تضرراً من الناحية الاقتصادية بسبب الإرهاب الدولي 2018

الدول	تكلفة الإرهاب (كنسبة من GDP)
أفغانستان	12.8%
العراق	10.8%
سوريا	5.8%
الصومال	5%
جنوب السودان	3.9%
جمهورية أفريقيا الوسطى	3.6%
نايجيريا	2.6%
ليبيا	1.8%
مصر	0.8%
البنين	0.7%

Source: Institute for Economics & Peace (IEP), Global Terrorism Index 2018, P 29.

ونلاحظ من الشكل (1) ان التأثير الاقتصادي العالمي للإرهاب إلى الذروة في عام 2014 وانخفض منذ ذلك الحين تمشياً مع تراجع الإرهاب، وبلغ الأثر الاقتصادي العالمي للإرهاب 52 مليار دولار أمريكي عام 2017، بانخفاض 42

الدخل، والثانية: تغير هيكل الطلب على العمالة ليزيد الطلب على تنوع معين من العمالة نتيجة لتغير الهيكل الاقتصادي ويجول أنواع أخرى إلى جماعات عاطلة عن العمل تصبح نواة لعدم الاستقرار السياسي والمجتمعي (albagoury, 2016).

في حين يرى البعض ان الفقر ليس هو العامل المباشر وراء ظهور الإرهاب، لأنه هناك حوالي 3 مليارات من البشر ما يقارب نصف سكان العالم يعتبرها البنك الدولي من الفقراء لأنهم يكسبون أقل من 1.25 دولار في اليوم، فلو كان الفقر سبباً مباشراً للإرهاب، فإن مليارات الناس من البلدان غير المتقدمة يصبحوا ارهابيين منذ زمن طويل، وتبين من نتائج عدة دراسات تجريبية ان غالبية المتورطين بالقضايا الإرهابية من جنوب شرق اسيا وشمال افريقيا والشرق الأوسط وأوروبا هم من عوائل ميسورة مالياً، وان (66%) منهم قد التحقوا بالكليات والجامعات. فالرغم من وجود العلاقة بين الإرهاب والفقر باستبعاد المتغيرات المهمة الأخرى مثل الاختلافات العرقية والدينية والحرية السياسية، إلا أنه لا توجد علاقة مباشرة بينهما إلا عندما لا يتم حساب العوامل الأخرى بنظر الاعتبار (Jager, 2018).

من المعلوم إن الإرهاب تحدث في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، حيث أن أي شكلاً من أشكال الإرهاب ما هو إلا نتيجة التداخل بين مجموعة من العوامل منها التحديث السياسي والاقتصادي والحرمان والبنية الطبقية التي تسبب في ظهور فجوة الفقر وعدم المساواة والحرمان الاجتماعي وتدهور مستويات التعليم والمعيشة كما هو الحال في منطقة الشرق الأوسط نتيجة النزاعات والتشرد وغياب المؤسسات.

إن الحكومات نفسها هي مصدر لحدوث الظاهرة الإرهابية، إذ أظهرت نتائج بعض الدراسات أن انتهاك حقوق الانسان من قبل الحكومات يؤدي إلى وقوع المزيد من الحوادث الإرهابية، وإذا فشلت دولة ما في حماية أو دعم معايير حقوق الانسان الأساسية، قد يبحث الأفراد عن وسيلة للقتال ضد الذين اساءوا إليهم، وبهذه الطريقة يمكن أن يكون ذلك من خلال المنظمات الإرهابية، حيث انضم العديد من الارهابيين إلى منظماتهم نتيجة لبعض الاعمال الخاطئة التي حدثت لهم أو لعائلاتهم على أيدي حكوماتهم، وبالعكس، عندما تبدأ الحكومات في جميع أنحاء العالم باحترام حقوق الانسان سيكون هناك القليل من المظالم والاعمال الإرهابية ضد تلك الحكومات، هذه خطوة جديدة يمكن أن تتخذها الدول للبدء في محاربة الإرهاب (Butler, 2015).

استقطابهم من جانب الجماعات التطرف أو العنف، أو انضمامهم التطوعي إليها، مسألة سهلة إلى حد كبير (أحمد، 2001: 13).

وهناك العديد من الدراسات تركز على عامل الفقر وراء ظهور الإرهاب في العديد من دول العالم، حيث أن حرمان الناس من الموارد والفرص الاقتصادية يمكن أن يؤدي إلى الفقر والشعور بالاستياء والتسبب في تحول البعض إلى الإرهاب للتعبير عن غضبهم، مما يستوجب استخدام مجموعة من المتغيرات لقياس الفقر منها الا المساواة الاجتماعية، وانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، وتدني مستويات الألام بالقراءة والكتابة والتعليم، إذ أن الزيادة في حالات عدم المساواة الاجتماعية، يغضب الكثير من الافراد بسبب عدم قدرتهم على تحقيق ما يسهل على الآخرين تحقيقه، مما يخلق صراعاً داخلياً داخل مناطق جغرافية معينة، مما يزيد من احتمالات حدوث الاعمال الإرهابية (Newman, 2006).

من أبرز النظريات الاقتصادية التي استخدمت لتفسير العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية والإرهاب هي نظرية الحرمان الاقتصادي النسبي (Relative Deprivation Theory) التي وضعها كورر (Gurr) سنة 1968 والتي ترى أن النمو الاقتصادي يعد عاملاً محفزاً للإرهاب والعنف إذا لم تصل ثماره أو توزع بشكل عادل إلى الطبقات الأكثر فقراً أو حرماناً. فالنمو الاقتصادي غير المتوازن يؤدي إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل ويزيد الفقر مما يخلق بيئة خصبة لانتشار الأفكار المتطرفة وانجذاب الافراد إليها لإحساسهم بالحرمان مقارنة بغيرهم. وبالعكس فالنمو الاقتصادي يساعد على الحد من الإرهاب والعنف إذا ما أدى إلى تقليل التفاوت في توزيع الدخل والفقر من خلال أثر التساقط (- Trickle down effect).

أما الاتجاه الاخر في دراسة الدوافع الاقتصادية للإرهاب فهو نظرية الافتقار (Immiserizing Modernization theory) والتي وضعها اولسون (M.Olson) سنة 1963 ويرى فيها أن النمو الاقتصادي خاصة إذا كان بمعدلات سريعة أو مفاجئة يخلق تغييراً سريعاً في توزيع المصالح أو المكاسب بين الجماعات مما يؤدي إلى تغذية سلوك الجشع لدى بعض المجموعات ويجعل الجماعات المتضررة فريسة سهلة للجماعات الإرهابية، مما يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي وتنامي ظاهرة الإرهاب. كما يؤثر أن النمو الاقتصادي السريع يرتبط عادة بتغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية في الدولة تؤدي بشكل أو آخر إلى تغير الدخل من خلال قناتين، الأولى، ارتفاع الأسعار بمعدلات أكبر من زيادة

● الرغبة لدى الدول الرأسمالية الكبرى في الهيمنة والسيطرة والتحكم في الموارد الطبيعية المتوفرة في الدول النامية في إطار الصراع الدائر على الموارد الاقتصادية.

● النزعة الشديدة نحو السيطرة على القرار الاقتصادي الاستراتيجي في العالم بحيث أصبح الاقتصاد هو المحرك الحقيقي للتفاعلات العالمية في ظل هيمنة المؤسسات المالية الدولية.

يمكن أن يؤدي الإرهاب إلى خسارة كبيرة لاقتصاد البلد. وترجع هذه الخسائر بشكل أساسي إلى عدم اليقين الناجم عن الثقة المفقودة وتحويل جزء كبير من موارد البلاد إلى نفقات عسكرية من ناحية أخرى، يمكن لمواجهة الإرهاب التي يستهدف مباشرة قطاعات رئيسية للاقتصاد. هذه تشير إلى ان الغرض من الإرهاب، الذي يهدف إلى تحقيق المطالب السياسية والاقتصادية غير المشروعة، هو إشارة واضحة للحكومة لتخويف ونشر الرعب في المجتمع، بمعنى آخر، تصل أهداف الإرهاب إلى هدف سياسي من خلال الضغط على السلطة السياسية وهدم المصلحة العامة من خلال العنف (Cinar, 2017: 97-121).

3. التكلفة الاقتصادية للإرهاب وأثره في النمو الاقتصادي

1.3 الآثار المالية والاقتصادية للإرهاب

ان الإرهاب تفرض تكلفة اقتصادية مباشرة على المجتمع والاقتصاد، حيث ينظر إلى الإرهاب على انه تهديد وزيادة اتفاق على الامن من قبل الشركات والافراد والحكومات بما في ذلك نفقات القطاع العام من اجل تأمين الامن، حيث تشير التوقعات بأن نمو الاتفاق الحكومي والخاص على تأمين الامن تتراوح بين 100 - 200% بحلول نهاية العقد الحالي، سيكون أيضا هناك نفقات إضافية للتأمين، لأن الارهاب يوازي نوع من مخاطر التأمين المرتبطة بالكوارث الطبيعية مثل الحرائق والفيضانات، أو الحوادث الكبيرة المتعلقة بالطقس والمناخ، وهذه التكاليف تقلل الموارد الاقتصادية المتاحة لأغراض أخرى، وتحويل الموارد نحو توفير خدمات الامن والتأمين، بالمقابل يواجه أولئك الذين يقدمون الخدمات المطلوبة ارتفاعاً في انشطتهم وأعمالهم، ولكن على حساب الأنشطة الأخرى وخصوصاً الإنتاجية منها، وهناك أيضاً تكاليف ناتجة عن أنشطة مكافحة الإرهاب والتي يصعب تحديدها كميّاً، منها زيادة الإجراءات الأمنية في المطارات والموانئ وزيادة تكاليف السفر لكل من السياح والمسافرين من رجال الاعمال والتكاليف المرتبطة بشحن البضائع، خاصة عندما يتم حساب الوقت كتكلفة (Gold, 2004).

كما هناك العديد من الدراسات التي وصلت الى نتيجة بانه هناك علاقة إيجابية قوية بين حدوث الكوارث الطبيعية والحوادث الإرهابية اللاحقة، منها دراسة بيربي وأوستوالد (2011) عن (167) دولة خلال المدة (1970-2007) باستخدام بيانات مفصلة عن الكوارث والحوادث الإرهابية، حيث وجدوا أن الكوارث الطبيعية تخلق توترات وصعوبات داخل المجتمعات البشرية، وتبين من نتائج الدراسة أن زيادة عدد الوفيات الناجمة عن الكوارث الطبيعية بمقدار (25000) يؤدي إلى زيادة في العام التالي في عدد الوفيات الناجمة عن الإرهاب بحوالي (33%)، وزيادة قدرها حوالي (22%) في عدد الهجمات الإرهابية، و زيادة بحوالي (16%) في عدد الجرحى في الهجمات الإرهابية. وخلصت الدراسة إلى أن البلدان التي كان نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي فيها من الأدنى إلى المتوسط قد تأثرت أكثر من غيرها بالكوارث الطبيعية التي حدثت، والتي تدعم فكرة أن الفقر يسمح بمزيد من النشاط الإرهابي من خلال قيام منظمات إرهابية بمزيد من النشاطات بسبب عجز الحكومة عن مكافئته ونتيجة استخدام مواردها في أماكن أخرى في جهود الإغاثة لضحايا ومخلفات الكوارث الطبيعية (Berrebi & Ostwald, 2011).

وهناك من يرى أن الإرهاب هي تمثل رد الفعل لمقابل للتغيرات الاقتصادية وتعبيراً عن سخط المجتمعات والفئات المحرومة، ويتوقع أن يستغل الارهابيون التقدم العلمي والتكنولوجي في القرن الحادي والعشرين في تحويل الأموال والأفكار والتعليمات بين مواقعهم، من اقصى الأرض إلى أدفائها، بواسطة الأنظمة المصرفية العالمية وشبكات الانترنت.. إلخ، ويأتي في خضم انتشار المصالح الشخصية وفرض سيطرة التجارة والمال وغياب القيم والأخلاق التي تحكم المجتمعات. ومن جملة العوامل الاقتصادية لظهور الإرهاب: (عطية، 2011: 70-71).

أولاً: العوامل الداخلية، وتمثل بـ:

- غياب العدالة في توزيع الفرص الاقتصادية والدخل بين فئات المجتمع.
- عجز الدولة عن تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين كالعمل والتعليم والإسكان والعلاج بما يصل بالمجتمع لأن يعيش تحت خط الفقر.
- إخفاق البرامج التنموية وسيطرة السلطة على مفاصل النظام الاقتصادي وخصوصاً أن كل اقتصاديات الدول النامية تعبر ريعية او شبة ريعية بما يجعلها في عرضة دائمة للانهباء.

ثانياً: العوامل الخارجية، وتشمل:

باستمرار خطر الإرهاب، وهو ما يمكن أن يخوف المستثمرين المحتملين ويعددهم. ومن المرجح أن يؤدي وقوع هجوم إرهابي على بلد من هذا النوع إلى فرض تكاليف اقتصادية كلية أكبر ولفترة أطول (عل سبيل المثال، أدت الهجمات على الولايات المتحدة في سنة 2001 إلى خسائر تقدر بنحو 80 مليار دولار، إلا أن هذه الخسائر، على ضخامتها لم تكن سوى جزءاً ضئيلاً وهي اقل من 0.1% من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي الذي كان يبلغ نحو 10.6 تريليون دولار في عام 2001 (وبادياي وآخرون، 2015: 26-28).

كما أن آثار الهجمات الإرهابية العابرة للحدود حسب دراسة أخرى كانت طفيفة إلى حد ما في المتوسط في 177 بلداً خلال الفترة 1968-2000 فقد أدت إلى خفض نصيب الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي بمقدار 0.048% سنوياً) وذلك باستخدام مجموعة من البيانات والمعلومات عن حالات الإرهاب الدولي في جميع أنحاء العالم على مدى أربعة عقود سعياً لدراسة بعض الحقائق السياسية المتعلقة بعواقب الإرهاب على النشاط الاقتصادي. وتبين الدراسة أن وقوع الإرهاب مرتبط بتحويل الإنفاق من الاستثمار إلى الإنفاق الحكومي، وتشير النتائج إلى أن عواقب الإرهاب على الاقتصاد الكلي يمكن أن تكون كبيرة للغاية، مما يؤكد الحاجة إلى مضاعفة جهود السياسات العامة من أجل دراسة أفضل السبل لتخفيف من المخاطر المرتبطة بها (Blomberg & et al, 2004: 1007-1032).

تقدر التكلفة الاقتصادية للإرهاب عالمياً (والتي تشمل التكاليف الناجمة عن الوفيات، والإصابات، وتدمير الممتلكات، والخسائر في النشاط الاقتصادي) بمقدار 52 مليار دولار أمريكي خلال عام 2017 وهي تكلفة أقل بنسبة 42% مقارنة بعام 2016. ويعد عام 2017 وفقاً للتقرير العام الثالث على التوالي الذي يتضمن انخفاض تكلفة الإرهاب بعد أن وصلت هذه التكلفة إلى ذروتها في عام 2014 حينما بلغت 108 مليارات دولار. وتعد أفغانستان الدولة الأكثر تضرراً من التأثير الاقتصادي للإرهاب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 12,8%. وفي المرتبة التالية يأتي العراق بنسبة 10,8%، ثم سوريا والصومال بنسبة 5,8% و 5% على التوالي (Global Terrorism Index, 2018: 12-14).

ان تحليل الآثار الاقتصادية للإرهاب غالباً يتم تقسيمها إلى آثار قصيرة الأجل وطويلة الأجل، ففي الفترة القصيرة غالباً ما تشمل التكاليف الاقتصادية المباشرة للإرهاب في شكل خسائر مدمرة في الأرواح والممتلكات، هذه الآثار تؤدي إلى سلسلة من العواقب الاقتصادية قصيرة الأجل التي تطلب توفير خدمات

وصفت بعض الدراسات حول الموضوع الآثار الاقتصادية للإرهاب من خلال أربع قنوات رئيسية، أولاً، انخفاض رأس المال (البشري والمادي) لبلد ما نتيجة للهجمات الإرهابية، ثانياً، يؤدي التهديد الإرهابي إلى مستويات أعلى من عدم اليقين، ثالثاً، يشجع الإرهاب الزيادات في نفقات مكافحة الإرهاب، من خلال تحويل الموارد من القطاعات الإنتاجية واستخدامها في تحقيق الامن، رابعاً، التأثير السلبي على قطاعات وصناعات معينة مثل السياحة (Abadiea & Gardeazabalb, 2008: 2).

وتشير دراسة أخرى عن آثار الإرهاب على الاقتصاد العالمي على المدى الطويل إلى أن النشاط الاقتصادي العالمي ينخفض بنسبة 0.7% حوالي 300 مليار دولار بعد خمس سنوات من أي هجوم إرهابي كبير، ولا يمكن إهمال التكاليف غير المباشرة خصوصاً في حالة البلدان النامية والاقتصادات الضعيفة، حيث يمكن أن تظهر هذه الآثار السلبية من خلال زيادة تكاليف التأمين والنقل وتحويل الموارد من الاستخدامات الإنتاجية لضمان الأمن (سواء على مستوى الدولة، من خلال زيادة الإنفاق على الامن والدفاع، أو على مستوى المشروع والمؤسسات، من خلال زيادة نفقات الإنتاج والنقل.. الخ)، وفقدان ثقة الجمهور، وانخفاض الطلب على خدمات النقل والسياحة، إذ أن الاقتصاديات النامية وبسبب زيادة اعتمادها على التجارة الخارجية، والاستثمار الأجنبي وانخفاض درجة تنوع الإنتاج، وضعف أداء أسواق المال، بالإضافة إلى المشاكل الداخلية فهي أكثر عرضة إلى الهجمات الإرهابية (Radulescu, 2016: 87-94).

ان سبيل الاستفادة من تحويل الموارد من القطاعات المتضررة والمتأثرة بالإرهاب إلى القطاعات الأخرى غير المتضررة تتوقف على مدى وجود قدرات اقتصادية ودرجة التقدم الاقتصادي للدول، إذ تملك الاقتصادات الغنية قدراً أكبر وأفضل من الموارد لتخصيصها لمجهود مكافحة الإرهاب. وهو ما يؤدي على الأرجح إلى خفض عدد الأنشطة الإرهابية التي يتعين عليها التعامل معها. وفي المقابل، قد لا تكون لدى الاقتصادات النامية الصغيرة (الدول النامية مثلاً) المتخصصة في بضع قطاعات، تلك الصلابة والقدرات، فالموارد كالعالة أو راس المال يمكن أن تتدفق من قطاع متضرر إلى أنشطة اقل إنتاجية داخل البلد أو تنتقل إلى بلد آخر بصورة كاملة (وهذا ما حدث في سوريا) وعلاوة على ذلك، تفقر الاقتصادات النامية على الأرجح إلى الموارد المتخصصة مثل معدات المراقبة أو قوة شرطة أو جيش متقدمة تكنولوجياً - يمكن استخدامها في مكافحة الإرهاب. ويسمح ذلك

وزيادة التخصيصات المالية لضحايا الهجمات الإرهابية، كما تظهر اثار هذه الظاهرة على المدى القصير (وربما لفترة طويلة) أيضاً على تخفيض قيمة العملة في سوق الأسهم بسبب التغيرات في الأداء والمخاطر المتوقعة (Mesquita, 2008: 4).

4. قياس أثر الكلفة الاقتصادية للإرهاب في النمو الاقتصادي للدول مختارة للمدة

2018-2004

لقد تبنت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، ويرجع ذلك لما لها من بعدين في دراسة الظواهر، فبالإضافة الى البعد الزمني وأثر تغير الزمن تأخذ في الحسبان أثر تغير الاختلاف بين الافراد العينة المدروسة الكامن في البيانات المدروسة، مما يجعل استخدامها أكثر اهمية في الدراسات القياسية، حيث يمكن اخذ بعين الاعتبار سلوك متغيرات كل دولة عبر الزمن، وخصائص كل دولة على حدا. اضافة الى ان بيانات المقاطع العرضية تتمتع بعدد أكبر من درجات الحرية، مما يؤثر ايجابيا على دقة التقديرات للنماذج المراد دراستها. وتحد من مشكلة ثبات التباين، ومشكلة التعدد الخطي (شيخي، 2017، 767).

1.4 توصيف متغيرات النموذج القياسي للدراسة

حيث ان البيانات محل الدراسة لعينة البحث تضم (18) دولة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا والقارة الافريقية الاكثر تضرراً من الارهاب وفقاً للمؤشرات ومقاييس الارهاب العالمي، والتي تم اعتمادها للمدة 2003-2018. وسيتم التعبير عن هذه المتغيرات وفق الآتي:

- (Per capita of GDP) نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وهو المتغير المعتمد الذي يتم تفسيره من خلال بعض المتغيرات التفسيرية.
- الاتفاق العسكري (Military spending).
- الاستثمار الاجنبي المباشر (Foreign direct investment).
- ايرادات السياحة (International tourism, revenues).
- نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي (Ratio of exports to gross domestic product (GDP)).

الطوارئ والمساعدة المعيشية المؤقتة وإعادة بناء النظم البنئ التحتية المدمرة، حيث تناسب التكاليف الاقتصادية المباشرة المرتبطة بالعمليات الإرهابية مع شدة الهجوم وحجم وخصائص الاقتصاد المتأثر، أكبر وأكثر بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، مقارنة بالبلدان النامية.

وتظهر اثار الإرهاب من منظور الاقتصاد الجزئي فيما يتعلق بالخسائر المرتبطة بالإرهاب منها خسائر راس المال المادي، وقد تشمل هذه الخسارة في رأس المال السلعي الثالفة والبنية التحتية المدمرة والمضرة والقطاع السياحي والتجارة بين البلدان، كذلك تخفيض رأس المال العامل من خلال الخسائر في الأرواح. بالرغم من أن تكلفة راس المال الفعلية هي أبرز الخسائر المرتبطة بالهجوم الإرهابي إلا أنها عادة ما تمثل جزءاً صغيراً من التكلفة الاجمالية.

اما من منظور الاقتصاد الكلي، فإن التأثيرات المرتبطة بالإرهاب لها تأثيرات غير متجانسة على البلدان في مختلفة مراحل التنمية، في معظم البلدان المتقدمة، يرتبط الإرهاب عموماً بمسألة الإحلال بين القطاعات الاقتصادية حيث تعوض القطاعات المتضررة بأخرى آمنة نسبياً، على سبيل المثال، إذا أصبح شركات الطيران هدفاً للإرهاب، فإن عوامل الإنتاج ستتحول من قطاع شركات الطيران إلى قطاعات أخرى آمنة نسبياً كالنقل البري، ومع ذلك، من المتوقع أن يكون تأثير الاستبدال هذه قوياً في حدود معينة، حيث تؤثر الهجمات الإرهابية ذات الحجم الكافي على أسواق المال والأسهم مما يقلل ثقة المستثمر ويلقي بآثاره في الاقتصاد بأكمله.

إن البلدان المتقدمة والتي تتأثر بالإرهاب هي في وضع أفضل لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الآثار السلبية للإرهاب على الاقتصاد الكلي، هذه المرونة مستمدة من القدرة على تخصيص عوامل الإنتاج استجابة لمدى وجود الأنشطة الإرهابية، هذه القدرة في زيادة مستوى التنمية وتناقص في توتر الحوادث المتعلقة بالإرهاب، بالمقابل، فإن البلدان النامية أو اقل نمواً تعاني من غياب القدرة على مواجهة الهجمات الإرهابية مما يقل من الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان وكبح التنمية الاقتصادية وزيادة مخاطر جذب الاستثمار المحلي والاجنبي، وقد يؤدي بالمستثمرين الأجانب إلى إعادة توجيه استثماراتهم إلى بلدان أخرى (Zi & et al, 2017).

تظهر الآثار المباشرة للإرهاب على النمو الاقتصادي من خلال ارتفاع عدد الضحايا والمفقودين، وتدمير البنى التحتية للاقتصاد، وإيقاف العمل في المشاريع والقطاعات الاقتصادية، اما التأثيرات غير المباشرة تظهر في شكل فقدان الوقت والكفاءة وزيادة الإجراءات الأمنية على السفر وأمن المطارات، وزيادة الضرائب،

جدول 3: مجموعة الدول المختارة ضمن عينة الدراسة

التسلسل	اسم الدولة
1	العراق
2	نيجيريا
3	باكستان
4	الهند

(Level) ، الامر الذي يشير الى انها متكاملة من نفس الدرجة. أما المتغيرات Foreign direct ، Military spending، Per capita of GDP (investment) لا تعطي درجة سكون متطابقة في المستوى، اي انها تحتوي على جذر الوحدة وأنها تصبح متطابقة بعد اخذ الفرق الثاني لها . الامر الذي يشير إلى أنها متكاملة من الدرجة الثانية.

3.4 نتائج التكامل المشترك للسلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة

بعد ان تم التحقق من ان البيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات الاساسية في الامتداد الدراسة بانها مستقرة وبعد تحديد درجة تكاملها وبأستخدام اختبار (LLC)، فإن هذا التوصيف للعلاقة طويلة الأجل يتطلب اختبار التكامل المشترك للمتغيرات الاساسية الداخلة في الامتداد القياسي، وبالنظر الى نتائج اختبار الجذر الوحدة، سوف يتم تقدير نموذج التكامل المشترك بأستخدام أسلوب (Pedroni) الذي تم تطويره سنة 2004 التي تضم 7 اختبارات جزئية لكشف واثبات التكامل المشترك، وتصاغ فرضيته على ان (H0) تنص على عدم وجود التكامل المشترك بين المتغيرات الدراسة، و(H1) تشير الى وجود التكامل المشترك بين المتغيرات الدراسة. وحيث يتم الاختيار بين الفرضيتين من خلال نتائج الاختبارات الجزئية، فإذا تجاوز احتمال P(Value) لكل اختبار 5% ترفض الفرضية (H0) وبالتالي وجود تكامل المشترك بين المتغيرات، والعكس لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات داخل الامتداد (Pedroni,2004, 597-599).

يبين الجدول (5) ان احصائيات الاختبارات التكامل المشترك تؤكد وجود التكامل المشترك بين المتغيرات الدراسة، حيث يشير الى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الامتداد القياسي حسب اختبار (حسب اختبار (PP) فقط، وبالتالي وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات، مما يعني ان هذه المتغيرات لا تتباعد عن بعضها البعض في الاجل الطويل بحيث ينظر الى سلوكها متشابهاً. حيث يشير الجدول أعلاه انه حسب اختبار (PP) ذات معنوية احتمالية اقل من 5%، وعليه ترفض الفرضية عدم وتقبل الفرضية البديلة، بمعنى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الامتداد .

الجدول 5: ملخص نتائج التكامل المشترك للسلاسل الزمنية للمتغيرات

5	مصر
6	البحرين
7	تركيا
8	الامارات العربية المتحدة
9	السعودية
10	الأردن
11	لبنان
12	اسرائيل
13	الكويت
14	تونس
15	الفلبين
16	جمهورية كونغو الديمقراطية
17	كاميرون
18	كينيا

2.4 نتائج استقرارية السلاسل للمتغيرات الدراسة

تعتبر دراسة السلاسل الزمنية غير مستقرة مهمة في تطبيق القياس الاقتصادي، وذلك باستخدام مختلف اختبارات جذر الوحدة. حيث تم توضيح نتائج تحليل السلاسل الزمنية محل الدراسة لأختبار استقراريها عبر الزمن من خلال اجراء اختبارات جذر الوحدة وتحديد درجة استقراريها باستخدام اختبار Levin- Lin Chu حيث تعتبر المتغيرات مستقرة اذا كانت ($Prob < 0.05$) وفي هذه الحالة يتم رفض الفرضية عدم (H0) القائلة بعدم وجود استقرار المتغيرات، وقبول الفرضية البديلة (H1) التي تشير الى استقرار المتغيرات في المستوى. وياخذ (LLC) في الحسبان الاثار الثابتة المقطعية والزمنية، ويختبر فرضية وجود عملية جذر الوحدة المشترك، وبالتالي يفترض ان معلمة المتغير المبطل لفترة واحدة وتكون متجانسة عبر الدول (شهياناز، 2015، 222) كما في الجدول الاتي:

الجدول 4: ملخص نتائج Levin- Lin Chu لأستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة

المتغيرات	Common root- Levin, Lin, Chu	Prob (0.05)	القرار
Per capita of GDP	-5.17846	0.0000	مستقرة عند الفرق الاول
Military spending	-3.38381	0.0004	مستقرة عند الفرق الاول
Foreign direct investment	-8.04898	0.0000	مستقرة عند الفرق الاول
International tourism, revenues	-5.02104	0.0000	مستقرة عند المستوى
Ratio of exports to gross domestic product (GDP)	-2.03287	0.0210	مستقرة عند المستوى

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

يتضح من خلال الجدول (4) أنه حسب اختبار (LLC) للمتغيرات (Ratio of exports to gross ، International tourism, revenues) (domestic product GDP) تعطي درجة سكون متطابقة في المستوى

Dependent Variable: LOGDPER_CAPITA_OF_GDP				
Method: Panel Least Squares				
Date: 09/12/20 Time: 01:44				
Sample (adjusted): 2005 2018				
Periods included: 14				
Cross-sections included: 18				
Total panel (unbalanced) observations: 237				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGDMILITARY_SPENDING	0.000292	0.000569	0.513998	0.6078
LOGDFOREIGN_DIRECT_INVESTMENT__PERCENTAGE_OF_GDP__				
OF_GDP__	0.006802	0.002794	2.434333	0.0158
LOGINTERNATIONAL_TOURISM__REVENUES__OF_T				
OTAL_EXPORTS__	-0.000850	0.004166	-0.204093	0.8385
LOGRATIO_OF_EXPORTS_T				
O_GROSS_DOMESTIC_PROD				
UCT__GDP__	0.052917	0.012001	4.409344	0.0000
C	-0.072934	0.019057	-3.827128	0.0002
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Period fixed (dummy variables)				
		Mean dependent		
R-squared	0.430655	var		0.007502
Adjusted R-squared	0.334825	S.D. dependent var		0.015327
		Akaike info		
S.E. of regression	0.012501	criterion		-5.790526
Sum squared resid	0.031565	Schwarz criterion		-5.278365
		Hannan-Quinn		
Log likelihood	721.1773	criter.		-5.584093
F-statistic	4.493930	Durbin-Watson stat		1.172368
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال معطيات الجدول (5) ان نتائج التقدير تبين مايلي:

- بالنسبة لأختبار معنوية معادلة الانحدار لالة (Per capita of GDP) نصيب الفرد من الناتج المحلي، يلاحظ أن قيمة F-statistic المحسوبة جاءت مساوية لـ (4.493930) وهي قيمة جوهرية عند أي مستوى معنوية، وتؤكد ذلك قيمة P-Value التي جاءت مساوية (0.000000)، وهو الامر الذي من خلاله نستطيع رفض فرض العدم لصالح الفرض البديل، القائل بأن واحداً على الاقل من معاملات الانحدار يختلف معنوياً عن الصفر. وبالتالي جوهرية المعادلة ككل عبر معامل التحديد R2 في التأثير على المتغير التابع.
- وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (Per capita of GDP) نصيب الفرد من الناتج المحلي و المتغير التفسيري الاتفاق العسكري (Military spending)، حيث بلغت قيمة المعلمة (0.000292) وهي ذات دلالة غير معنوية من خلال اختبار أحصائية t.

Pedroni Residual Cointegration Test				
Series: DPER_CAPITA_OF_GDP DMILITARY_SPENDING DFOREIGN_DIRECT_INVESTMENT__PERCENTAGE_OF_GDP__				
Date: 09/02/20 Time: 05:43				
Sample: 2004 2018				
Included observations: 270				
Cross-sections included: 18				
Null Hypothesis: No cointegration				
Trend assumption: No deterministic trend				
User-specified lag length: 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Alternative hypothesis: common AR coeffs. (within-dimension)				
		Weighted		
	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-1.326040	0.9076	-1.968374	0.9755
Panel rho-Statistic	1.274897	0.8988	0.474062	0.6823
Panel PP-Statistic	-2.590796	0.0048	-2.352160	0.0093
Panel ADF-Statistic	0.276550	0.6089	-1.907858	0.0282
Alternative hypothesis: individual AR coeffs. (between-dimension)				
	Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic	2.305660	0.9894		
Group PP-Statistic	-2.087360	0.0184		
Group ADF-Statistic	0.025264	0.5101		

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

4.4 تقدير نموذج الدراسة

تم تقدير الامتداد الدراسة باستخدام نماذج بانل الثلاثة وهي نموذج الانحدار التجميعي (PRM) التي تمثل ابسط النماذج نماذج بانل حيث تكون فيها جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية، اي يهمل تأثير الزمن، وتستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معاملات النموذج، ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM) والهدف منها هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدا من خلال معلمة المقطع تتفاوت من مجموعة الى اخرى مع بقاء معاملات الميل ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وتستخدم متغيرات وهمية ثم طريقة المربعات الصغرى العادية، ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) فيها يكون حد الخطأ ذو توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر وتباين ثابت لجميع مشاهدات المقطعية وليس هنالك ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة، وتستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) (العمرى، 2016)، (884-883)، حيث تبين من خلال اختبار (Hausman Test) للمفاضلة بين نماذج الثابتة والعشوائية ان نماذج (Fixed Effects) هي الانسب كما في الجدول (6).

الجدول 6: نتائج التقدير باستخدام (Panel Least Squares)

- وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (Per capita of GDP) نصيب الفرد من الناتج المحلي و المتغير الاستثمار الاجنبي المباشر (Foreign direct investment)، حيث بلغت قيمة المعلمة (0.006802) وهي ذات دلالة إحصائية معنوية عند المستوى 5% من خلال اختبار أحصائية t . مما يعني أن زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة 1% سيؤدي الى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة (0.006802%).
 - وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (Per capita of GDP) نصيب الفرد من الناتج المحلي و المتغير ايرادات السياحة (tourism revenues)، حيث بلغت قيمة المعلمة (-0.000850) وهي ذات دلالة غير معنوية من خلال اختبار أحصائية t .
 - وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (Per capita of GDP) نصيب الفرد من الناتج المحلي و المتغير التفسيري نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (Ratio of exports to gross domestic product)، حيث بلغت قيمة المعلمة (0.052917) وهي ذات دلالة إحصائية معنوية عند المستوى 1% من خلال اختبار أحصائية t . مما يعني أن نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة 1% سيؤدي الى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة (0.052917%).
- 5. الاستنتاجات والمقترحات:**
- 1.5 الاستنتاجات**
- تطور وسائل واساليب الارهاب الدولي مع تطور الحياة الانسانية والانظمة السياسية، إذ أصبحت الآن ظاهرة عالمية باشكالها المتعددة واهدافها المختلفة، ويعد من أخطر جرائم العصر التي تقوم على تدمير الممتلكات العامة والخاصة واستهداف المدنيين وتشوية الثقافات والحضارات ويهدد الامن والسلم الاقليمي والعالمي والمصالح الاقتصادية لدول العالم.
 - عدم وجود إجماع دولي واضح في إيجاد مفهوم وتعريف شامل وواضح لهذه الظاهرة وذلك لاسباب عديدة تعود جزء منها إلى الطبيعية والاشكالية المرتبطة بالجانب المنهجي، فبعض الباحثين يتوسعون في تفسيرهم للارهاب ليشمل الهجمات ضد الافراد والممتلكات العامة والخاصة، ويأخذ بعضهم دوافع الذين يقومون بالعمليات الارهابية سواء الانظمة أو الجماعات.
- تتخذ الظاهرة الارهابية في الوقت الحاضر أشكالاً متعددة ومتنوعة وأكثرها شيوعاً هو الارهاب الاقتصادي الذي ظهر مع ظهور الحركات الاستعمارية منذ عقود طويلة، ولكنه في العصر الحديث تهدف إلى السيطرة والتحكم في الموارد الطبيعية والقدرات المادية للدول المختلفة، وبدأ الارهاب الاقتصادي بشيوع استعماله مع تراجع الاشكال الاخرى للارهاب على الصعيد الدولي، وتستهدف المصالح الاقتصادية للدول بهدف تدمير وتعطيل خطط وبرامج التنمية الاقتصادية من خلال ضرب البنى التحتية وعرقلة نهوضها والنيل من استقلالها الاقتصادي وبالتالي والسيطرة على الموارد بشكل كامل أو جزئي.
 - هنالك العديد من المؤشرات لقياس الظاهرة الارهابية التي وضعتها مراكز الابحاث والدراسات المتخصصة على المستوى الدولي وأغلبها نماذج أمريكية من خلال الاعتماد على بيانات وأحصاءات الدولية، ومن تلك المؤشرات، قاعدة بيانات الإرهاب العالمي (Global Terrorism-Database) (GTD) ومؤشرات مؤسسة (بنكرتون) لخدمة المخابرات العالمية (PGIS) التابعة لجامعة ميرلاند - أميركا، ومؤشرات الإرهاب الدولي كمساهم في الحوادث الإرهابية، والمعروف اختصاراً بـ (ITERATE) ومؤشرات مؤسسة (راند) والمعهد الوطني الأمريكي لمنع الإرهاب (RAND-MIPT).
 - تعتبر الارهاب الاقتصادي من ابرز اشكال الظاهرة الارهابية في العصر الحديث نتيجة غياب العدالة في توزيع الفرص الاقتصادية بين الافراد والمجموعات القومية والاثنية داخل الدول المختلفة وانتشار الفقر والبطالة وغياب الديمقراطية واحترام حقوق الانسان، وعجز الدولة في توفير الخدمات الاساسية للمواطنين وإخفاق أو فشل اغلب برامج وخطط التنمية والتطوير الاقتصادي، والتحكم والسيطرة على الموارد الاقتصادية من قبل الفئات والمجموعات السياسية الحاكمة.
 - ان الإرهاب تفرض تكاليف اقتصادية مباشرة وغير مباشرة على المجتمع واقتصاديات الدول المختلفة من خلال زيادة الاتفاقات العسكري والامني والاتفاقات على القطاع العام، وبالتالي هروب رؤوس الاموال من البلد وفقدان ثقة المستثمرين باقامة المشاريع الاستثمارية وزيادة كلفة إعادة بناء البنى التحتية والمرافق العامة وإعاقة التنمية والخلل في آلية المعاملات الاقتصادية.

جميع الدول ودون الخلط بين الاعمال غير المشروعة والاعمال المشروعة المتمثل بالدفاع عن النفس وحق تقرير المصير ومقاومة الاحتلال.

• توفير فرص التنوع الاستثماري ووضع السياسات الكفيلة لجذب رؤوس الاموال الأجنبية وتشجيع الاستثمارات في البنى الارتكازية، وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة من اجل الاستقرار السياسي والاقتصادي بما يؤثر إيجابياً في النمو الاقتصادي.

• ضرورة الحد من الاثار السلبية للعمولة التي تغذي الارهاب الدولي بمختلف اشكالها خصوصاً على الجانب الاقتصادي والفقر والبطالة والتمهيش والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي وما يتبعها من تحولات على المستوى السياسي تدفع بالافراد باللجوء إلى التنظيمات المتطرفة.

• ضرورة تلبية إحتياجات الاقتصادية للشباب وتغيير المناهج التعليمية بشكل يتناسق مع السياسات الإقتصادية الجيدة وتأمين البنى التحتية لتنمية القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة والسياحة بما يؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية للفقراء والشباب والعاطلين عن العمل، ويتحم على سياسة لمكافحة الارهاب أن تتخطى الإجراءات المطلوبة المتمثلة بالاصلاحات الاقتصادية كجزء من خطة الدول للقضاء على الظاهرة الارهابية من جذوره.

• ضرورة قيام الدول بالاصلاحات الداخلية وفي كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يكفل الفرد حياة حرة وكرامة، وتمهية البيئة المناسبة للمشاركة في صنع القرارات وتوسيع فضاء الديمقراطية والتعددية وحرية الراي والحريات السياسية والانفتاح على العالم الخارجي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من اجل حماية المجتمع من العنف والارهاب والتطرف.

6. قائمة المصادر

1.6 المصادر باللغة العربية

1. أحمد، أبو الروس(2001)، الارهاب والتطرف والعنف في الدول العربية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
2. أبولسين، احمد المبروك(2006)، الاقتصاد الخفي ماهيته وطرق تقديره واثاره، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد (5).

• تظهر من نتائج التقدير القياسي للنموذج ومن بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات الاساسية بأنه حسب اختبار ليفاين لاين جو (LLC) فان المتغيرات (Ratio of International tourism, revenues ، exports to gross domestic product GDP) تعطي درجة سكون متطابقة في المستوى (Level) ، مما يدل يشير الى انها متكاملة من نفس الدرجة. أما المتغيرات (Military ، Per capita of GDP ، Foreign direct investment, spending) لا تعطي درجة سكون متطابقة في المستوى، اي انها تحتوي على جذر الوحدة وأنها تصبح متطابقة بعد اخذ الفرق الثاني لها.

• ان النتائج الاحصائية للاختبارات التكامل المشترك تؤكد وجود التكامل المشترك بين المتغيرات الدراسة، حيث يشير الى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات النموذج القياسي حسب اختبار (حسب اختبار (PP) فقط، وبالتالي وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات، مما يعني ان هذه المتغيرات لا تتباعد عن بعضها البعض في الاجل الطويل بحيث ينظر الى سلوكها متشابهاً.

• تبين من نتائج اختبار (Hausman Test) للمفاضلة بين نماذج الثابتة والعشوائية ان نماذج (Fixed Effects) هي الانسب، حيث أن العلاقة بين المتغير التابع (Per capita of GDP) والمتغيرات المستقلة (الاتفاق العسكري، الاستثمار الاجنبي المباشر، نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجالي) علاقة طردية ذات دلالة غير معنوية من خلال اختبارات الاحصائية، في حين كانت العلاقة عكسية بين المتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجالي والمتغير المستقل (ايرادات من السياحة الدولية)، أي ذات دلالة غير معنوية من خلال اختبار احصائية t .

2.5 المقترحات

• ضرورة مواجهة اسباب ودوافع الارهاب الاقتصادي الدولي من خلال التركيز على تحقيق العدالة في توزيع الفرص الاقتصادية والثروات والتركيز على الطبقات والفئات الفقيرة في المجتمعات النامية والقضاء على الاسباب الاقتصادية والاجتماعية الجاذبة للارهاب.

• توصي الدراسة جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة والمجتمع الدولي بضرورة وضع تعريف شامل وموحد للظاهرة الارهابية وصياغة اتفاقية دولية تلتزم بها

6. Berrebi, Claude, and Ostwald, Jordan (2011), "Earthquakes, hurricanes, and terrorism: do natural disasters incite." Springer Science & Business Media 383-403. Accessed October 16, 2014
7. Blomberg, S. Brock; Hess, Gregory D.; Orphanides, Athanasios (2004), The Macroeconomic Consequences of Terrorism, Journal of Monetary Economics, Vol. 51, No. 5, pp. 1007–32
8. Cronin, Kurth Audrey, (2003). Behind the Curve: Globalization and International Terrorism, International Security 27, No.3. PP 30-58.
9. Çinar , Mehmet (2017), The effects of terrorism on economic growth: Panel data approach, Zb. rad. Ekon. fak. Rij.2017 , vol. 35, No. 1, PP 97-121.
10. Danielson , Mark E. (2009), *Economic Espionage: A Framework for a Workable Solution*, Minnesota Journal of Law- University of Minnesota Libraries, Science & Technology, Vol (10), NO.2 (2009).
Available at: <https://scholarship.law.umn.edu/mjlst/vol10/iss2/5>
11. Enders ,Walter & Olson, Eric (2012), Measuring the Economic Costs of Terrorism, The Oxford Handbook of the Economics of Peace and Conflict , in Link:
<https://www.socsci.uci.edu/~mrgarfin/OUP/papers/Enders.pdf>
12. Gold, David (2004), Economics of Terrorism, on website: https://www.files.ethz.ch/isn/10698/doc_10729_290_en.pdf
13. Global Terrorism Index 2018: Measuring the impact of terrorism”, Institute for Economics & Peace (IEP), December.
14. Hunya, Gábor (2012), The Role of Multinational Companies in International Business Integration, Wiener Institut für Internationale Wirtschaftsvergleiche (wiiv), Research Reports (384), November. International institute for strategic studies (2020), Military Balance - The annual assessment of military capabilities and defense economics. 915. Jager, Avraham (2018), Does Poverty Cause Terrorism? , the International Institute for Counter-Terrorism (ICT) - Herzliya, Israel. In Link: <https://www.ict.org.il/images/Does%20Poverty%20Cause%20Terrorism.pdf>
15. Kurth Audrey, Cronin, (2003). Behind the Curve: Globalization and International Terrorism, International Security 27, No.3. PP 30-58.
16. LaFree, Gary, Laura Dugan and Susan Fahey (2007), Global Terrorism and Failed States. In J. Joseph Hewitt, Jonathan Wilkenfeld and Ted Robert Gurr eds., Peace and Conflict. Boulder, CO: Paradigm.
17. Mesquita, Ethan Bueno de (2008), The Political Economy of Terrorism: A Selective Overview of Recent Work, February, on Link <http://home.uchicago.edu/bdm/PDF/pe-terror.pdf>
18. أبو زيد، أحمد محمد (2020)، الاستعمار - الاستعمار الجديد وقوانين مكافحة الإرهاب في العالم العربي، مجلة (المستقبل العربي) - مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (496)، السنة (43)، حزيران، ص ص 154-160.
19. آمال، تقايرية (2005)، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة (اقتصاديات شمال أفريقيا)، العدد (3)، سبتمبر، ص ص 135-156.
20. الشرفات، سعود فياض (2011)، العولمة والإرهاب - عالم مسطح أم وديان عميقة، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية - عمان.
21. الشرفات، سعود، (2015)، العولمة والإرهاب - عالم مسطح أم أودية عميقة؟، الطبعة الثانية، منشورات دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع عمان.
22. عطية، ادريس (2011)، الإرهاب في أفريقيا: دراسة في الظاهرة ولآليات مواجهتها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.
23. عاقل، منال علي (2014)، الإرهاب الاقتصادي الدولي - دراسة تحليلية لآثاره على التنمية الاقتصادية في سورية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد - جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية.
24. وبادايي، سومايو باند، ساندلر، تود، يونس، جافيد (2015)، تكلفة الإرهاب، مجلة (التمويل والتنمية)، منشورات صندوق النقد الدولي، العدد (52)، يونيو.
25. خليل، شذى (2019)، الإرهاب الاقتصادي ودوره في تدمير الشعوب، من منشورات مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد - العراق، على الرابط: <https://rawabetcenter.com/archives/91630>
26. شبيخي، محمد، بن الضب، علي (2017)، الاقتصاد القياسي المالي وتطبيقاته في الاسواق المالية، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر، عمان، الاردن.
27. شهيناز، بدرابي (2015)، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية (دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل)، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
28. العمري، محمد وليد، الحيط، نيهل اسماعيل سقف (2016)، أثر الكفاءة التقنية على ربحية منشآت الصناعات الدوائية الأردنية، مجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد 12، العدد 4 ، الاردن.

2.6 المصادر باللغة الإنكليزية

1. Acemoglu, Daron , Johnson, Simon & Robinson, James A (2001), The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation, The American Economic Review, Vol. 91, No. 5, pp. 1369-1401.
2. albagoury, samar (2016), Economic Causes of Terrorism in Africa South of the Sahara, Municj Personal Repes Archive (MPRA), Paper No. 74740, on Link:
<https://mpra.ub.uni-muenchen.de/74740/>
3. Abadiea ,Alberto & Gardeazabal , Javier (2008), Terrorism and the world economy, European Economic Review 52 (2008) 1–27, on Link: <https://economics.mit.edu/files/11864>
4. Butler, Taryn (2015), What Causes Terrorism? , McKendree University , Journal of Undergraduate Research, Issue 25 - Summer, to Link: <https://www.mckendree.edu/academics/scholars/butler-issue-25.pdf>

19. Newman, Edward (2006), Exploring the "Root Causes" of Terrorism." Studies in Conflict and Terrorism. Accessed October 19, 2014.
20. Pedroni.P (2004), Panel Counteraction : Asymptotic and Finite sample properties of pooled time series tests with application to the ppp hypothesis , Econometric Theory , 20.
21. 21. Pinto, Jose F (2019), Global Religious Terrorism, A Troubling Phenomenon, Global Journal of human-Social Science: A Arts & Humanities – Psychology, Volume 19 Issue 1 Version 1.0.
22. Rădulescu, Irina Gabriela (2016), Terrorism and its Impact on Global Economy, Economic Insights – Trends and Challenges, Vol. (LXVIII), No. 2, PP 87 – 94.
23. The Institute for Economics & Peace (IEP), Global Terrorism Index 2019 Measuring the Impact of Terrorism, on (IEP) institute website in Link:
24. Walter Enders & Eric Olson (2012), Measuring the Economic Costs of Terrorism, [The Oxford Handbook of the Economics of Peace and Conflict](#) , in Link: <https://www.socsci.uci.edu/~mrgarfin/OUP/papers/Enders.pdf>
25. Zi, Yin & Sullivan, Jake (2017), What are the commercial effects of terrorism? Australian Institute of Business and Economics (AIBE), The McLennan Howes Outstanding Honours Collaboration Scholarship paper, on Link: https://bel.uq.edu.au/files/18826/MH_Commercial_Effects_Terror_Yin_Sullivan.pdf